تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس 2010 - 2018

The Influence of Political Elites on Political Participation in Tunisia 2010 - 2018

تاريخ الارسال: 2019/10/22	تاريخ القبول: 2021/03/23	تاريخ النشر: 2021/07/15

*د. هادي سهيلة
جامعة محمد خيضر - بسكرة
hadisouheila@gmail.com

ملخص :

عرفت تونس بعد الحَراك الشعبي عدة تغييرات أثَّرت إيجابًا على الممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي، والتي انعكست بشكل رئيسي على المشاركة السياسية على المستوى الوطني والمحلي، لذا سيتم دراسة تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على عملية المشاركة السياسية؛ من خلال ما تم اتخاذه من آليات لذلك، التي عززت بدورها للتفاعل الإيجابي بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة، وبين النخب السياسية والجماهير.

الكلمات المفتاحية: النخبة سياسية؛ المشاركة السياسية؛ الاستقرار السياسي؛ الانتخابات؛ المجتمع مدني.

Abstract:

After the political movement, several changes have emerged in Tunisia, that it had a positive effect on democratic practice and political stability, which it was reflected on political participation at the national and local levels, wherefore in this study ,we research the influence of ruling and non-ruling political elites on the process of political participation, through the mechanisms taken to activate it.

***Keywords** : Political Elite; Political Participation; Political Stability; Elections; Civil Society.*

***المؤلف المرسل:** هادي سهيلة

مقدمة:

حظيت دراسة النخبة السياسية باهتمام بالغ من قبل الباحثين في علم السياسة والاجتماع السياسي، إذْ يعتبر مقترب النخبة من أبرز المقاربات التي لها القدرة على فهم النظم السياسية، عبر تحليل العمليات السياسية، وتمركز القوة من خلال دراسة عملية صنع القرار السياسي على مستوى الدولة.

ومما لا شك فيه أنه مهما كانت طبيعة أو سمة النظام السياسي في أي دولة، يبقى دائما هدف النخبة السياسية ضمان الاستقرار السياسي، الذي تُعد المشاركة السياسية مؤشراً من مؤشراته، وهي في ذات الوقت تمثل عاملا من عوامل تحقيقه. فجوهر النظام الديمقراطي يبرز في مشاركة الأفراد في اختيار حكامهم، وفي التأثير على عملية صنع القرار، لذا تكمن أهمية موضوع المشاركة السياسية في كونه يمثل أساس العملية السياسية لأي نظام سياسي يريد الاستناد على قاعدة صلبة لممارسة السلطة.

وفي ظل الحَراك الشعبي الذي شهدته تونس في ديسمبر 2010، وبروز مؤشرات العنف السياسي، واللااستقرار المؤسساتي بشكل خاص، سيتم البحث في تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على عملية المشاركة السياسية، للوقوف على مدى فعالية أدوار هذه العملية في تعزيز الاستقرار السياسي. على هذا الأساس تتمثل إشكالية الموضوع في الآتي:

- ما مدى فعالية آليات تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس في مرحلة ما بعد أحداث الحَراك الشعبي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

1- كيف ساهم دستور تونس لسنة 2014 في دعم المشاركة السياسية؟
2- فيما تمثلت أدوار منظمات المجتمع المدني لتعزيز المشاركة السياسية في تونس؟
3- ما هي التحديات المعرقلة لعملية المشاركة السياسية في تونس؟

وللإجابة عن الإشكالية، يمكن مبدئيا صياغة الفرضيات التالية:

- استحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ساهم في ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014.
- سعي النخبة السياسية الحاكمة تحقيق الديمقراطية المحلية،يدفع المواطن نحو المشاركة في تسيير شؤون بلديته.

- مشاركة تنظيمات المجتمع المدني في إعداد مقترحات مشروع دستور 2014، ساهم في توسيع مناقشة القضايا العامة.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعتبر المفاهيم عنصرا رئيسيا في كافة البحوث، والتحديد العلمي لها يمثل خطوة مهمة لفهم الظاهرة المراد دراستها، فهو يكتسي أهمية بالغة؛ لأنه يساعد في التوصل إلى النتائج العلمية الدقيقة نسبيًا.

1- تعريف النخبة السياسية (Political Elite):

في البداية قبل تعريف مصطلح النخبة السياسية لا بد من تعريف مصطلح النخبة لغةً واصطلاحاً، باعتباره مصطلحاً متعدد المجالات وواسع الاستخدام.

من الناحية الغوية، نخبة (مفرد)، جمعها نَخُبات ونُخْبات ونُخب: مختار من كل شيئ، نخبة القوم، النشء، المحصول، جاء في نخبة أصحابه[1]، وهي تشتق من الفعل انتخب أي: اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، فنخبة القوم تعني خيارهم[2]. وبالنسبة إلى مصطلح الصفوة، فهو يدل على معنى الخلاصة فاصطفى الشيء أي: اختاره أو استخلصه[3]. وعليه يتضح لغوياً أن مصطلح النخبة والصفوة يندرجان في بوتقة واحدة، ألا وهي أساس الشيء، والشيء الأفضل من كل شيء.

أما من الناحية الاصطلاحية، يعتبر أول استخدام لمصطلح صفوة في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ليتسع مدلوله إلى الجماعات الاجتماعية العليا، مثل: بعض الوحدات العسكرية والمراتب العليا من النبالة، إلا أن المصطلح لم يشع استخدامه بصفة أوسع في الكتابات السياسية والاجتماعية إلا في أواخر القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين[4] أي: أن أول استخدام لمصلح الصفوة برز في المجال الاقتصادي.

تتعد تعاريف النخبة السياسية، ومن بين أهم التعاريف التي تركز على جانب مهم يتعلق بموضوع النخبة السياسية تم اختيار تعريف: (هارولد لازويل) (Harold Lasswell) إذْ يعتبرها أنها: "تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة، والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء في فترة زمنية محددة" [5].

إن المعيار الرئيسي في تحديد النخب السياسية هو امتلاك القوة التي تُمكِّن القادة (النخب السياسية الحاكمة) ومختلف التشكيلات الاجتماعية أي: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني (النخب السياسية غير الحاكمة) من التأثير على السياسات، والفكرة الأخرى التي ركز عليها (لازويل) هو ربط القادة بفترة زمنية محددة في السلطة وخضوعهم للتقييم.

كما تُعرَّف أيضا على أنها: "الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي، مثل: المجتمع والدولة والحزب السياسي، أو أعلى جماعة تمارس نفوذا متفوقا داخل المجتمع، فالنخبة التي تمارس نفوذا متفوقا داخل المجتمع تسمى النخبة الحاكمة (Ruling Elite)، أو كما يسميها بعض الكتاب النخبة السياسية (Political Elite)، وقد تأخذ هذه الفئة عدة تسميات داخل المجتمع مثل نخبة القوة أو الطبقة الحاكمة" [6].

أضاف هذا التعريف فكرة أن النخبة السياسية عبارة عن أقلية تمارس نفوذا على المجتمع، ويطلق عليها إضافةً إلى مصطلح النخب السياسية، النخبة الحاكمة، نخبة القوة، والطبقة الحاكمة، ويمكن إرجاع هذا التنوع في التسميات إلى تنوع الاتجاهات النظرية المتعلقة بموضوع النخبة.

أما الباحثان (جون هيغلي) (John Higley) و (ميشال بيرتون) (Michael Burton) فعرَّفا النخب السياسية على أنهم: "الأشخاص الذين يحتلون قمة المنظمات والحركات الوطنية، القادرين على التأثير في النتائج السياسية بشكل فعلي ومنظم"[7].

الفكرة المحورية التي أثارها الباحثان هي: أن النخبة السياسية تقوم بالتأثير على النتائج السياسية بشكل فعلي ومنظم، بمعنى التأثير الفعلي والمنظم على عملية صنع القرارات السياسية.

بناءً على ما سبق ذكره، يتضح أن النخبة السياسية هي تلك الأقلية التي تمتلك القوة، تمارس نفوذاً على أفراد المجتمع، وتؤثر على صنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2- تعريف المشاركة السياسية (Political Participation):

يعد تعريف المشاركة السياسية من القضايا الصعبة، لكونها تتضمن أبعادا معقدة ومتشابكة، ومن الظواهر السياسية ذات الصبغة المزدوجة التي تقوم على عنصر الصراع والتكامل في آن واحد، فهي من أهم مظاهر العملية السياسية. تتعدد تسمياتها فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية، الجماهرية، إلا أنها تدور حول موضوع واحد وهو أن

المشاطرة والمقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات، مكاسب ومنافع بين أفراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تنقسم إلى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة والقرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة.

يعرفها كريستوفر أرترتون (Christopher Arterton) وهالان هان (Halan Hann) في كتاب (المشاركة السياسية) على أنها:

" لاتقتصر فقط على أعمال التصويت في الانتخابات ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة وكافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات السياسية، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية" [8].

يقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية في:

- المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت.
- الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين.
- مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية.
- النشاط على المستوى الحزبي أو في تنظيمات سياسية أخرى.

ويعتبر (صموئيل هنتيغتون) (Samuel Huntington) و (جون نيلسون) (John Nelson) المشاركة السياسية بأنها : "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أو متقطعاً، سلمياً أو عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال"[9].

فحسب (هنتيغتون) و (نيلسون) لا يُشترط بالضرورة في المشاركة السياسية الفعالية؛ كأن تبلغ نسبة المشاركة في الانتخابات مستويات مرتفعة، كما قد تكون بطريقة غير شرعية؛ كقيام حزب سياسي بالنشاط رغم عدم حصوله على رخصة اعتماده، أو

الاستمرارية؛ بمعنى مشاركة المواطنين الدائمة في جميع مظاهر المشاركة السياسية. كما يقدم هذا التعريف بعض خصائص المشاركة السياسية والتي تتمثل في أنها:

- عمل مقصود.
- نشاط طوعي.
- عمل هادف؛ يهدف بالأساس إلى التأثير في القرارات.

وهناك تعريف آخر يرى أنها: "حق الأفراد التصويت وإبداء الرأي مباشرة، أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا بالبرامج والسياسات والقرارات، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات، الأحزاب وحرية التعبير والانتخاب والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة المواطنين الفعالة ولترسيخ الشرعية السياسية" [10].

أضاف هذا التعريف متطلباً رئيسياً من متطلبات المشاركة السياسية المتمثل في وجود المنظومة القانونية الرامية لتفعيل المشاركة السياسية، التي تعمل على ترسيخ شرعية النخبة السياسية.

بناءً على جملة التعاريف المقدمة يمكن تقديم التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية؛ فهي نشاط فردي أو جماعي طوعي يقوم على المشاركة في الحياة السياسية عن طريق التأثير على صنع القرار أو اختيار الحكام بما يخدم مصلحة المشارك سياسياً.

ثانيا: آليات تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس:

نظراً للأهمية التي تكتسيها المؤسسات السياسية كقنوات توفر للمواطنين إطاراً للمشاركة في العملية السياسية، وأداةً لتعزيز عملية التنمية والاستقرار السياسي، سيُخصص هذا الجزء لدراسة المشاركة السياسية في تونس بعد 2010، للوقوف على مدى شرعية النظام السياسي وفعالية مؤسساته.

1- آليات تأثير النخب السياسية الحاكمة على المشاركة السياسية:

أ- الآليات القانونية: على اعتبار أن النخب السياسية الحاكمة المسؤولة بصفة رسمية عن التشريع، فقد ساهمت من خلال دستور 2014 بنص مجموعة من الفصول لتأكيد الحق في المشاركة السياسية وتفعيلها، ومن بين الضمانات القانونية المقدمة لذلك يوجد:

- تأكيد دستور 2014 على اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية والشفافية في إدارة شؤون البلدية: استناداً لمنطلق أهمية دور المواطن في إدارة شؤون بلديته، لم يعد المواطن مجرد فاعل يبرز في فترة الانتخابات فقط، بل سيصبح فاعلا بين الفترات الانتخابية؛ من خلال درايته بشؤون بلديته والمشاركة في قراراتها. فبمقتضى (الفصل 139): "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون"[11].
- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: لقد نصّ (الفصل 46) من الدستور على أنه: "تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. وتسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين الرجل والمرأة في مختلف المجالس المنتخبة"[12].

يبدو أن المشرّع التونسي تعمّد استخدام مصطلح التناصف بدل تعزيز حظوظ أو تمكين المرأة، ما يعكس إرادته في خلق ضمانات مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، لكن مبدأ التناصف كغاية تسعى السلطة إلى تحقيقه فرض على هذه الأخيرة تقديم عدة ضمانات لتحقيقه. فنجد في قانون الانتخابات الصادر سنة 2014 أكّد بموجب الفصل 24 على أن الترشح لعضوية مجلس نواب الشعب يكون على أساس: " مبدأ التناصف بين النساء والرجال وقاعدة التناوب بينهم داخل القائمة ولا تُقبل القائمة التي لا تلتزم هذا المبدأ إلا في حدود ما يُحتّمه العدد الفردي للمقاعد المخصصة لبعض الدوائر"[13]. إن قاعدة التناوب تخدم المناصفة بين الرجل والمرأة في الانتخابات التشريعية. غير أنه ينبغي التعامل معها بحذر؛ بأن يكون معيار انتقاء النساء في قوائم الترشيحات على أساس الكفاءة كي يكون للنساء دور فعال في التشريع والرقابة وليس فقط مجرد أرقام لخدمة المعيار الكمي.

فالضمانات المشار إليها ساهمت في فوز النساء في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 بنسبة 31% مقارنة مع نسبة تمثيلهن في المجلس التأسيسي التي بلغت 27%[14]، لكن يمكن القول أن نسبة تمثيل النساء في مجلس نواب الشعب لا تعكس مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة الذي نص عليه الدستور - وإن عرفت نسبة تواجدها في الهيئة التشريعية سنة 2014 ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بنسبة

تواجدها في المجلس التأسيسي سنة 2011- لذا يتوجب اتخاذ الآليات اللازمة لتعزيز مبدأ التناصف الذي أقره الدستور.

- تعزيز مشاركة الشباب في المجالس المنتخبة: انطلاقا من (الفصل 133) من الدستور التونسي لسنة 2014 الذي نصّ على: "يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية"[15]. سعى المشرع التونسي تشجيع المشاركة السياسية للشباب، إذْ تم ضمان تمثيل هذه الفئة في المجالس المنتخبة البلدية ضمن قانون الانتخابات من خلال[16]:
  - تحديد السن الأدنى للترشح في الانتخابات المحلية بـ 18 سنة.
  - تضمين قوائم الترشيحات للانتخابات المحلية على الأقل مرشحاً واحداً يتراوح عمره من 18 إلى 35 سنة من بين المرشحين الثلاثة الأوائل في القائمة.

إن أهمية تعزيز حظوظ الشباب في المجالس المنتخبة تكمن في إعطاء الفرصة لفئة الشباب حاملي الشهادات لتدبير شؤون بلدياتهم، ونظراً لاعتبار أن الحَراك الشعبي الذي اندلع في تونس مع نهاية 2010 بادر به الشباب، ما يعني أن وجود هذه الفئة في المجالس البلدية سيُقدم الإضافة كونها الأدرى بتطلعاتها ومتطلباتها.

- عدم الإقصاء السياسي: وهو ما تجسد من خلال إسقاط قانون العزل السياسي، ومن الأحزاب السياسية التي رفضت هذا القانون حزب حركة النهضة، الذي اعتبر أن كل فرد ملتزم بالدستور له الحق في المنافسة السياسية، وأن محاكم العدالة الانتقالية هي المخولة بمحاسبة الأفراد بشكل فردي، لتفادي الإقصاء وتوريث الأجيال القادمة أحقادا جديدة، وهو ما أتاح للعديد من أعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل فرصة الترشح في الانتخابات التشريعية 2014 [17].

فقد هدف إسقاط قانون العزل السياسي إلى تجنب الممارسات الاستبدادية التي قامت بها النخبة السياسية الحاكمة سابقاً من جهة، ولتعزيز الوحدة الوطنية من جهة أخرى، لكن هذا الإجراء ينبغي تدعيمه بمبدأ ربط السلطة بالمسؤولية، من خلال محاسبة المتورطين - من رموز النظام السياسي السابق- في الأعمال غير شرعية التي قاموا بها، وهذا بالاعتماد على مبدأ العدل؛ لأنه من أسس البناء الديمقراطي العدالة.

يبدو أن المشرع التونسي سعى لتقديم الضمانات الداعمة للتعددية السياسية، ومشاركة النساء والشباب في المجالس المنتخبة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، لكنها غير كافية؛ إذْ ينبغي تدعيمها بآليات مؤسساتية وأخرى إجرائية لتفعيل المشاركة السياسية التي أكد عليها الدستور في العديد من فصوله.

ب- الآليات المؤسساتية:

تم إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بتاريخ 15 مارس 2011، وهي هيئة تضم في عضويتها ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وعن الأحزاب السياسية وممثلين عن مختلف المناطق في تونس، جسدت هذه الهيئة تنظيم مشابه للبرلمان تولت مهمة إصدار عدة قوانين لتنظيم عملية المشاركة السياسية كقانون الانتخابات وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، انتهت مهمتها بانتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011[18].

اكتست هذه الهيئة أهميتها من تركيبة أعضائها المتنوعة، وإصدارها عدة قوانين وبعض الهيئات، لإحداث القطيعة مع الممارسات الإقصائية السابقة؛ فهي بدأت تؤسس لمرحلة جديدة من المشاركة والتفاعلات السياسية بين النخب.

استكمالا لما سبق، تتمثل مهام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في: إعداد رزنامة الانتخابات، ضبط قوائم الناخبين، ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات، مراقبة العملية الانتخابية يوم إجراء الانتخابات ومتابعة عملية الاقتراع والفرز، قبول الطعون والبت فيها، وضع برامج لتوعية وتثقيف الناخبين، اعتماد الملاحظين والمراقبين من داخل وخارج تونس في مكاتب الاقتراع، إعلان النتائج الأولية للانتخابات والتصريح بها ونشر النتائج النهائية[19]. فهذه الهيئة المستحدثة تهدف إلى ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، العدالة في التمثيل، التثقيف الانتخابي وحياد الإشراف على العملية الانتخابية، وما يدعم تحقيق أهدافها هو تمتعها باسقلالها المؤسسي*.

لكن وُجهت لهذه الهيئة عدة انتقادات منها: عدم توفيرها التدريب الكافي للموظفين المتعاقدين معها خلال فترة تسجيل الناخبين، وعدم توفير عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة في انتخابات المجلس التأسيسي لسنة 2011، إلا أنها سعت لبذل جهود مستمرة لتحسين إدارة العملية الانتخابية والأداء التقني لموظفي الانتخابات مع إجراء التدريب المنتظم لهؤلاء قبل كل انتخابات، وإجراء مراجعة للعملية في نهاية كل مناسبة انتخابية[20].

إن هذه الانتقادات التي تعرضت لها الهيئة ترجع لحداثة تأسيسها، مما جعلها تواجه تحديات من ناحية العناصر البشرية التي تشرف على العملية الانتخابية، وهذا لا ينقص من دورها الفعال في تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي، الانتخابات التشريعية، الرئاسية والبلدية، وحيازة ثقة النخبة السياسية والجماهير.

فالعدد الإجمالي للناخبين الذين قاموا بالتصويت في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 بلغ 3.579.257 (67.27%)، والذي أفرز فوز حزب حركة نداء تونس بـ 86 مقعداً، يليه حزب حركة النهضة الذي فاز بـ 69 مقعداً، أما في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 فقُدر عدد المشاركين 3.339.666 (63.18%)، في حين بلغوا في انتخابات الدور الثاني 3.189.382 (60.11%)، ليفوز بهذه الأخيرة (الباجي قايد السبسي) بنسبة 55.68% على منافسه (محمد منصف المرزوقي) بنسبة (44.32%) [21].

انطلاقا من المعطيات الكمية السابقة، يتضح أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية ارتفعت قليلا، بالمقارنة مع نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي التي قُدرت بـ 52%[22]، وهذا راجع أساساً إلى الضمانات القانونية المقدمة في دستور 2014، وضرورة المشاركة في اختيار النخبة السياسية الحاكمة لتحقيق المطالب الشعبية، التي كانت سبباً في الحَراك الشعبي، كخلق مناصب الشغل، القضاء على اللاتوازن التنموي، تحقيق الكرامة، العدالة، تحسين المستوى المعيشي، وأيضا للتخوف من تردي الأوضاع الأمنية في تونس.

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية التي جرت في ماي 2018، فقُدرت بـ 33.7%، حيث فازت القوائم المستقلة بنسبة 32.27%، بينما احتلت قوائم حزب حركة النهضة المرتبة الثانية بنسبة 28.46%، في حين احتلت قوائم حزب حركة نداء تونس نسبة 20.85% [23].

مثّلت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية النسبة الأضعف بين نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها تونس بعد الحَراك الشعبي، ويمكن إرجاع هذا العزوف إلى اختلاف السياق التاريخي؛ فقد اعتبر المواطن التونسي الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014 نهاية لأزماتٍ عدة وبداية لعهد جديد، وأن له دور هام في إحداث التغيير، غير أنه اصدم بصراعات سياسية خصوصا بين الإسلاميين والعلمانيين، وكذلك

أزمة اقتصادية انعكست سلبا على ثقة المواطن في الأحزاب السياسية. فقد ارتفع الدين العمومي ليصل 61.9% سنة 2016، والعجز العام بلغ 6 - % من نفس السنة[24].

وبالنسبة لإحراز حزب حركة النهضة المرتبة الأولى بين قوائم الأحزاب السياسية، فيعود لإشراك هذه الأخيرة المستقلين في قوائمها (350 قائمة)، حيث تضمنت كل قائمة تقريبا نصف المترشحين من المنخرطين في الحزب والنصف الآخر مترشحين مستقلين، وهذا بغية إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية[25].

ج- الآليات الإجرائية: من أهمها إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية عن طريق:

- الإعلام: بنشر الجماعات المحلية المعلومات المتعلقة بإدارة الشؤون المحلية، ومثال ذلك: تنصيب شاشة العرض ببلدية (منزل بورقيبة والقيروان) تقدم آخر أخبار البلدية، إعلانات للشركات الناشطة بالبلدية، وإعلانات اجتماعات النقابات، المجلس البلدي والمناقصات. كما تم إنجاز مواقع الكترونية للبيانات المفتوحة، في هذا الصدد تعتبر بلدية (صيادة) أول بلدية قامت بإنجاز موقع للبيانات المفتوحة، حيث تقوم من خلاله بعرض ميزانية البلدية مع تبريرها وإجراء استطلاعات للرأي حول بعض المشاريع في البلدية[26]. فالإعلام عنصر هام لتعزيز الشفافية وإضفاء الحركية على العملية الاتصالية بين النخبة السياسية والمواطنين، ومعرفة متطلبات المواطنين للاستجابة لها.
- الاستشارة والتشاور: بعد إعلام الجماعات المحلية المواطنين بخصوص مواضيع محددة، تطلب منهم آراءهم حولها، بعد ذلك تقترح الجماعات المحلية الحوار مع المواطنين، ومن ثم تتاح لهؤلاء الفرصة لتقديم مقترحاتهم مع ضرورة أخذ الجماعات المحلية لآراء المواطنين بعين الاعتبار. ولتحقيق ما سبق ذكره تم استحداث مكتب الشكاوى بمدينة (سوسة) في أكتوبر 2013 من طرف رئيس البلدية من أجل معالجة مطالب المواطنين وشكاويهم، إما عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق الهاتف أو مباشرة لدى مكاتب الشكاوى مع إرسال وصلا بالاستلام للمواطن، وبعد التعامل مع الشكوى يتم الرد على المواطن، وتجدر الإشارة إلى أنه بين شهري نوفمبر وديسمبر 2013 تم استقبال 85 شكوى. إضافةً إلى ما سبق، أطلقت بلدية (منزل بورقيبة) بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون (GIZ)* استبياناً للوقوف على مدى رضا

المواطنين، وتم تكليف شركة خاصة بهذا الاستبيان، لتقييم أربعة مجالات في البلدية: الخدمات، الاتصال البلدي، موظفو البلدية، ومشاركة المواطنين[27]، الأمر الذي يساهم في تجاوز الصراعات، الاستفادة من مقترحات المواطنين واعتمادها في البرامج التنموية ودعم الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي.

- اتخاذ القرار المشترك: حيث تتخذ الجماعات المحلية مع المواطنين القرارات المشتركة المتعلقة بإدارة الشؤون والسياسات المحلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم استحداث مجلس المواطنين الذي يجمع المجلس البلدي مع المواطنين في بلدية (عقارب)، فبعد الارتفاع الكبير للأسعار في البلدية، قامت هذه الأخيرة بالاجتماع مع المواطنين لإيجاد الحلول الممكنة لهذه المشكلة، وتم الاتفاق على استحداث لجنة خاصة لمراقبة الأسعار تتكون من: أعضاء البلدية، النقابات والمواطنين تجتمع بانتظام لمعالجة المشاكل وإيجاد الحلول لها[28].

إذا ما تم تعميم آلية إشراك المواطنين في معظم بلديات تونس، سيساهم ذلك في تقريب المواطن أكثر من الهيئات المحلية المسيرة لشؤون البلدية، وإقامة حوار بناء معهم، والتعاون المشترك خدمةً للتنمية المحلية، ليكون ذلك سبيلا للقضاء على الفوارق التنموية في تونس.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الإجراءات الداعمة للمشاركة السياسية، وتعزيزاً للتعاون الدولي في مجال تنظيم الانتخابات، نظَّمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 09-10 أوت 2014 بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) بالإضافة إلى ممثلين عن وزارتي الداخلية والدفاع ورشة عمل حول المخاطر التي تعترض رسم الخرائط الانتخابية في تونس، كان الهدف منها التعرف على المخاطر التي قد تحدق بالعملية الانتخابية، طرق التخفيف منها وتعزيز التعاون بين الفاعلين في مجال الانتخابات[29].

بناءً على ما تقدم، يتضح أن النخبة السياسية اتخذت عدة آليات سواءٌ على الصعيد القانوني، المؤسساتي، أو الإجرائي، وعلى المستوى الوطني والمحلي لتفعيل عملية المشاركة السياسية لمختلف الشرائح الاجتماعية، تعزيزاً لحق أساسي من حقوق المواطنة (الحق في المشاركة السياسية)، ولدعم شرعية النخبة السياسية الحاكمة، عن طريق ضمان التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة.

2- آليات تأثير النخب السياسية غير الحاكمة على المشاركة السياسية:

أ- الآليات الرقابية:

ساهم المجتمع المدني(*) والأحزاب السياسية في مراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والانتخابات التشريعية والرئاسية لضمان شفافيتها، من بين هذه المنظمات توجد: شبكة مراقبون، عتيد، مرصِد شاهِد، شبكة القطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان، رابطة الناخبات التونسيات، شباب بلا حدود، أنا يقظ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد بلغ عدد الملاحظين المسجلين في الانتخابات التشريعية نحو 14 ألف مراقب، ليرتفع في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية إلى قرابة 27 ألف مراقب، وأكثر من 29 ألف مراقب في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية[30].

وهذا راجع للتوجه المكثف نحو النشاط في منظمات المجتمع المدني بعد الحَراك الشعبي؛ لأن المرحلة التي تمر بها تونس المتمثلة في عملية البناء الديمقراطي تستلزم المشاركة المكثفة. ومن أجل تعزيز شرعية النظام السياسي، عبر ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، قامت بعض تنظيمات المجتمع المدني بأنشطة رقابية موازية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

ومثالُ ذلك، اعتماد شبكة مراقبون الجدولة الموازية للأصوات بإرسال أكثر من أربعة آلاف ملاحظ لمراقبة عينة من مكاتب الاقتراع في كافة المناطق التونسية، لتقدم الشبكة نتائج الانتخابات بعد ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع بدرجة عالية من الدقة، وهو ما تم تأكيده من خلال النتائج الرسمية فيما بعد، الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقة الأحزاب السياسية والرأي العام في إدارة العملية الانتخابية ونتائجها[31]. وجعل النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال الانتخابات لسنتي 2011 و 2014 التي يمكن وصفها بأنها شفافة ونزيهة لاسيما وأنها جرت تحت مراقبة الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات[32] ومنظمات المجتمع المدني، نظراً لأهمية هذه الانتخابات في إرساء مؤسسات سياسية تتولى مهمة القيام بوظائف المخرجات لضمان تكيّف النظام السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي.

ب- الآليات الحوارية:

بعد ظهور أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة وتفاقم الاحتجاجات المطالبة بإسقاط حكومة الترويكا، انطلق الحوار الوطني في أكتوبر 2013، بمبادرة من الاتحاد العام التونسي

للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للمحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية* بهدف التوفيق بين الشرعية المكتسبة عن طريق الانتخابات ومبدأ التوافق، وأسباب هذه المبادرة ترجع إلى: التأخير في إصدار دستور توافقي، الأداء الحكومي غير المرضي اقتصادياً، وتردي الأوضاع الأمنية، وبعد قرابة ثلاثة أشهر من الحوار الوطني تم التوصل إلى الإسراع بالمصادقة على الدستور، تكوين حكومة كفاءات تحت رئاسة (المهدي جمعة)، واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات[33].

ساهمت تجربة هذا الرباعي في مبادرته للحوار الوطني * في إيجاد أنموذجاً توافقياً للسعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال تنشيط العملية الاتصالية بين النخب السياسية لمناقشة القضايا التي تُثير الخلافات، وهو ما شكَّل المبادرة غير الرسمية الأولى من نوعها على مستوى الدول العربية من حيث تبني بعض تنظيمات المجتمع المدني لمبادرة الحوار الوطني التي تجمع بين النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة السياسية.

كذلك يعود الفضل في نجاح الحوار الوطني آنذاك لحركة النهضة التي قدمت تنازلات للمصلحة العامة، في هذا الإطار يؤكد النائب عن حزب النهضة (العجمي الوريمي): "لقد ساهمنا في حماية الوحدة الوطنية وتحصين المجتمع التونسي، من خلال الخطوات التي قطعناها في الحوار الوطني والتنازلات التي قدمناها، فقد غادرنا الحكومة طواعيةً مع أننا كنا طرفاً فائزاً في الانتخابات، كان بإمكاننا البقاء في السلطة، لكن ضحينا بها لأجل البلاد"[34].

وحتى حزب حركة نداء تونس باعتباره كان حزباً معارضاً في تلك الفترة (2013) كان له دور إيجابي كذلك في مساعي التوافق الوطني، من خلال عدم رفضه لآلية الحوار سعياً للوصول إلى تسوية سياسية بين السلطة والمعارضة، فيقول النائب البرلماني عن هذا الحزب السياسي (فاضل بن عمران):

> " لقد وُفقنا في وضع لبنة ثقافة الوفاق التي تنبذ ثقافة التصادم ونفي الآخر، فنجلس على نفس طاولة الحوار مع المنافس السياسي.....ونتحاور معه رغم اختلافاتنا الأيديولوجية والعقائدية...وهي قوة وإيجابية الأنموذج التونسي، فرغم كل شيء فهم مواطنون مثلنا، لهم غيرة على الوطن وإحساس بالمسؤولية ووطنية،

وهي قواسم مشتركة بيننا، بالتالي فإذا كان هناك خلاف في الرؤية دورنا المركزي هو إيجاد أرضية دنيا مشتركة لبناء المستقبل"[35].

بالتالي مثَّلت جلسات الحوار الوطني نقطة تحول جنَّبت تونس الدخول في حرب أهلية بتعزيزها للوحدة الوطنية، المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في تونس؛ لأنها قامت على عدم إقصاء الآخر المختلف وتقديم تنازلات.

ج- الآليات الاستشارية:

شاركت قرابة ثلاثمائة من منظمات المجتمع المدني في مشروع الدستور، لاسيما فيما يتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، بالإضافة إلى مشاركتها في إعداد مشاريع القوانين كمشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مشروع تسجيل الناخبين، مشروع قانون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومشروع قانون العدالة الانتقالية[36]، حيث شاركت في طرح البدائل وتنشيط النقاش حول القضايا الخلافية في مشروع الدستور، على مستوى وسائل الإعلام والندوات، من أجل الوصول إلى دستور توافقي الذي يعتبر من عوامل تحقيق الاستقرار السياسي.

د-الآليات التوعوية:

عقدت بعض منظمات المجتمع المدني التي تولت مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية مؤتمراً صحافياً مشتركاً قبل أيام من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لتقديم توصيات إلى المشرفين على الإدارة الانتخابية، المرشحين، الناخبين ووسائل الإعلام لتجنب العنف الانتخابي[37]. كما نظمت حملات تحسيسية حول تسجيل الناخبين لدفع المواطنين نحو المشاركة في الانتخابات، من بين هذه المنظمات: منظمة صوتي، منظمة أنا يقظ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والكشافة التونسية، ما دفع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن شكرها 130 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأكثر من 1600 متطوعا لجهودهم الفعالة في هذا الصدد[38].

فالآليات التوعوية لم تقتصر على المواطنين، بل شملت أيضا المشرفين على العملية الانتخابية، بغرض الرفع من مستويات المشاركة السياسية، وضمان نزاهة، شفافية وسلامة الانتخابات.

وهو ما يجعل مظاهر المشاركة السياسية في تونس تبرز على التوالي في الآتي: المشاركة عن طريق التصويت، النشاط على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، النشاط على

المستوى الحزبي، الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين، ومناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية[39].

وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أنه رغم الحركية (الكمية والوظيفية) التي عرفتها منظمات المجتمع المدني في تونس خصوصاً منذ الحَراك الشعبي، إلا أن انخراط الشباب في تنظيمات المجتمع المدني يظل ضعيفاً، فحسب الدراسة الوطنية حول تطلعات الشباب تجاه الانتقال الديمقراطي في تونس صرح 6% من المستجوبين الشباب بأنهم أعضاء أو مسؤولين في الجمعيات، وعبّر 5.5% بأنهم مناضلين أو قياديين في حزب سياسي. أما من ناحية المشاركة السياسية عن طريق الانتخابات، فقد أثبتت البحوث في سوسيولوجيا الانتخابات أن نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 كانت مرتفعة عند الشباب، حيث قُدرت بنسبة 25% في الفئة العمرية بين 18 و 34 سنة، مقابل 14% لدى الفئة العمرية بين 55 و 65 سنة. لكن في المقابل انخرط الشباب في الحملات النقدية على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن احتجاجهم[40].

فانخفاض نسبة المشاركة السياسية للشباب من خلال التصويت أو النشاط على المستوى الحزبي أو على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، يُشكل تحدٍ أمام تفعيل عملية المشاركة السياسية، والنخب السياسية الحاكمة في التواصل مع هذه الفئة الهامة في المجتمع.

الخاتمة:

بناءً على ما سبق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- انعكست آليات تأثير النخبة السياسية الحاكمة الرامية لتفعيل المشاركة السياسية على تفاعلاتها إيجابا مع النخب السياسية غير الحاكمة، هذه الأخيرة التي تنامى دورها في دعم الاستقرار السياسي، تعزيز المواطنة وشرعية النظام السياسي في تونس، من خلال أدوارها الرقابية، الحوارية، الاستشارية والتوعوية.
- إن التكيف الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في تونس في ظل التنسيق الوظيفي فيما بينها وبين النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين، يساهم في الرفع من درجة فعاليتها؛ لأنه يعمل على تنشيط العملية الاتصالية بين هذه الأطراف.

- برزت الإرادة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة لتفعيل عملية المشاركة السياسية في تونس على المستوى الوطني والمحلي، من خلال الآليات القانونية، المؤسساتية والإجرائية المتخذة في مرحلة 2010 – 2018؛ التي قامت على إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرار، غير أن عزوف الشباب عنها يشكل تحدٍ يستدعي من النخبة السياسية مواجهته، بإيجاد حلول عاجلة لمتطلبات هذه الفئة.

وعليه يعتبر تأسيس برلمان الشباب وتنشئة الأطفال على التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار - على مستوى الأسرة والمدرسة - في ظل دعم منظمات المجتمع المدني لانخراط الشباب في هذه التنظيمات في المستويات القاعدية والعليا آليات فعالة لتعزيز مشاركة الشباب سياسيًا؛ فهي تُمثل ميكانيزمات تغرس فيهم وعيًا سياسيًا بأهمية مشاركتهم السياسية لمواجهة مختلف التحديات وأيضا وعيا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن.

الهوامش:

[1] عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب،القاهرة، 2008، نخبة، ص 2182.

[2] ابن منظور أبو الفضل ، لسان العرب، ج6، دار المعارف، القاهرة، [د.ت.ن]، نخبة، ص 4374.

[3] ابن منظور أبو الفضل، لسان العرب، ج4، دار المعارف، القاهرة، [د.ت.ن]، صفوة، ص 2468.

[4] بيومي علي محمد ، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004، ص 11.

[5] بوتومور توماس، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، تر: محمد الحسيني ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 31.

[6] علي سعد إسماعيل، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، [د.ت.ن]، ص 132.

[7] *Lopez Matias , Elite theory, Sociopedia.isa review,n°10, 2013,p 3.*

[8] عبد النور ناجي، المدخل في علوم السياسة، دار العلوم للنشر و التوزيع،عنابة، 2007، ص 121.

[9] كامل محمد الخزرجي ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 181.

[10] دخيل محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، دار السنهوري، 2017،عمان، ص ص 221، 222.

[11] الجمهورية التونسية، دستور 2014، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس،2017، ص 41.

[12] المرجع نفسه، ص 11.

[13] الجمهورية التونسية، القانون رقم 14-16 المتضمن بالانتخابات والاستفتاء، الرائد الرسمي، العدد 42. المؤرخ في: 26 /05/ 2014، ص 1384.

[14] تقرير رابطة الناخبات التونسيات، المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس: ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014، تونس، أفريل 2015، ص 54.

[15] الجمهورية التونسية، دستور 2014، مرجع سابق، ص 40.

[16] *Report International Foundation for Electoral Systems, Elections in Tunisia 2018 Municipal Elections , Arlington, April 2018, p 8.*

[17] هاشم شوبكي محمود سليم ، سياسات حركة النهضة وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2016، ص ص 128، 129. متحصل عليه من : https://scholar.najah.edu/sites/.../Mahmoud%20Saleem%20Hashem%20Shobaki.pdf
بتاريخ: 2018/05/30.

[18] مقابلة مع: العبيدي بشير، الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس، 22 فيفري 2018، الساعة: 10:40 – 11:45.

[19] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الإحداث والمهام ، متحصل عليه من:
http://www.isie.tn/isie/creation-et-mission/
بتاريخ: 2018/07/21.

* للاطلاع على التفاصيل حول الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، يُرجى الاطلاع على النظام الداخلي للهيئة، الجمهورية التونسية، القرار رقم 14-05 المتضمن النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الرائد الرسمي، العدد 39، المؤرخ في: 2014/05/16، ص ص 1276- 1280.

[20] تقرير مركز كارتر، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، أطلنطا، ديسمبر 2014، ص 31.

[21] المرجع نفسه، ص ص 200- 204.

[22] الحناشي عبد اللطيف، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار، المسار والنتائج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 19.

[23] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الانتخابات البلدية في تونس النتائج والتداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ماي 2018، ص ص 1، 2.

[24] الخمير سناء، مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية ، مجلة بريد الصناعة، العدد 11. جانفي 2016، ص 22.

[25] مقابلة مع: الوريمي العجمي، نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة النهضة، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 10:20 – 11:28.

[26] المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، برنامج التعاون للمدن و البلديات بالمغرب العربي، مركز التكوين ودعم اللامركزية، الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس، المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، بون إشبورن، 2014، ص ص 24، 34.

* منظمة حكومية ألمانية تقدم خدمات في مجال التعاون الإنمائي الدولي لتعزيز الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

[27] المرجع نفسه، ص ص 24- 59.

[28] المرجع نفسه، ص ص 24، 69.

[29] *International Institute For Democracy And Electoral Assistance, Mapping Electoral Risk in Tunisia, Obtained from: https://www.idea.int/news-media/news/mapping-electoral-risk-tunisia*
On : 03/06/2018.

* تعتمد بعض تنظيمات المجتمع المدني في تونس على التمويل الأجنبي لممارسة أنشطتها، حيث حصلت 85 جمعية تونسية على 8614 مليون دينار تونسي سنة 2017، فعلى سبيل المثال حصلت جمعية أنا يقظ على 1155 مليون دينار سنة 2014، وخصصت شبكة المعاهد الثقافية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجلس الثقافي البريطاني دعم قيمته 5.8 مليون دينار لتمويل مشاريع ثقافية للجمعيات التونسية ما بين فيفري 2017 وماي 2019. وقد شرعت الجمعيات في إشهار تمويلاتها بعد بلاغ رئاسة الحكومة الذي دعت فيه كافة الجمعيات إلى إعلام الكتابة العامة للحكومة بتفاصيل جميع التمويلات الأجنبية التي تحصلت عليها بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة وعدم الالتزام بما ورد في البلاغ سيجعلها محل المتابعات القانونية، وفقا لأحكام الفصل 41 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات. لطفي الحيدوري، التمويل الأجنبي للجمعيات، أي نصيب للأحزاب؟. متحصل عليه من: http://www.csds-center.com/old/archives/10889

بتاريخ:2018/07/25.

[30] تقرير مركز كارتر، مرجع سابق، ص 53.

[31] نفس المرجع والصفحة.

[32] مقابلة مع: بن عمران فاضل، نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة نداء تونس، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 12:00 – 12:35.

* رغم وجود صراع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والقطاع الخاص الذي يمثله اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول رفع الأجور، تحسين ظروف العمل والإنتاج، غير أن هذا لم يمنع مبادرتهما في إقامة الحوار الوطني. صلاح الدين الجورشي، تونس بعد نوبل: مسؤوليات المجتمع المدني والنخبة لإنقاذ التجربة، متحصل عليه من:
https://arabaffairsonline.org/admin/uploads/14ghorshi.pdf

بتاريخ:2018/08/27.

[33] الرديسي حمادي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، مجلة سياسات عربية، العدد 18. جانفي 2016، ص 8

* تحصل الرباعي الراعي للحوار الوطني على جائزة نوبل للسلام سنة 2015، نظير جهده في تجاوز الأزمة السياسية في تونس.

[34] مقابلة مع: الوريمي العجمي، مرجع سابق.

[35]مقابلة مع: بن عمران فاضل، مرجع سابق.

[36]يوسف سلامة عبد الرحمان ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول/2010، رسالة ماجيستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2016، ص ص 123، 124. متحصل عليه من :
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Abdelrahman%20Salameh.pdf

بتاريخ: 2018/06/28.

[37] تقرير مركز كارتر، مرجع سابق، ص 53

[38] المرجع نفسه، ص 95.

[39] مقابلة مع: الوريمي العجمي، مرجع سابق.

[40] تقرير المرصد الوطني للشباب، دراسة حول الشباب والاستحقاقات الانتخابية في تونس حي التضامن مثالاً، تونس، 2015، ص ص 9، 10.